



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

المجلس الشعبي الوطني

الجريدة الرسمية للمداولات

الإدارة والتحرير: المجلس الشعبي الوطني 18 ، شارع يوسف زيفود - الجزائر الهاتف : 73. 86.00 الفاكس : 74.03.89 ح - ب ج : عون محاسب 74 - 8123 مفتاح 63	الاشتراك السنوي	
	خارج الوطن 1.000 د. ج.	داخل الوطن 600 د. ج.
المطلوب من المشتركين إرسال لفائف الورق الأخيرة عند تجديد اشتراكاتهم، والإعلام بمطالبهم.		ثمن النسخة الواحدة 15 د. ج.

الفترة التشريعية الرابعة

الدورة العادية السادسة

الجلسة العلنية المنعقدة

يوم السبت 27 مايو 2000

فهرس

* دراسة مشروع قانون المالية التكميلي لسنة 2000:

- تقديم مشروع القانون.
- تقديم تقرير اللجنة التمهيدي عن مشروع القانون.

* ملاحق :

- 1 - ملاحظات واقتراحات لجنة المالية والميزانية على مشروع قانون المالية التكميلي لسنة 2000.
- 2 - أسئلة كتابية وأجوبة.

محضر الجلسة العلنية العاشرة المنعقدة يوم السبت 27 مايو 2000 (صباحا)

الرئاسة: السيد عبد القادر بن صالح، رئيس المجلس الشعبي الوطني.

تمثيل الحكومة: السادة:

- عبد اللطيف بن أشنهو، وزير المالية،

- عبد الوهاب دريال، الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان.

- علي براهيتي، الوزير المنتدب للميزانية،

الرئيس: وأحيل الكلمة إلى السيد وزير المالية لكي يقدم لنا مشروع قانون المالية التكميلي لسنة 2000. فليتفضل.

السيد وزير المالية: بسم الله الرحمن الرحيم. السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني، السادة أعضاء الحكومة، السيدات والسادة النواب،

إنه شرف كبير لي أن أقدم لكم مشروع قانون المالية التكميلي لسنة 2000. وبودي أن أعرض هذا المشروع من خلال ثلاثة أجزاء:

- الجزء الأول: تحليل الأسباب التي دفعت الحكومة إلى تحضير هذا المشروع وتقديمه.
- الجزء الثاني: طرح الإجراءات ذات الطابع الميزاني.
- الجزء الثالث: طرح الإجراءات ذات الطابع القانوني.

سيدي رئيس المجلس الشعبي الوطني، السيدات والسادة،

ما هي الأسباب التي دفعت الحكومة إلى تحضير هذا المشروع وتقديمه؟

افتتحت الجلسة في الساعة العاشرة والدقيقة السابعة والثلاثين صباحا

الرئيس: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، الجلسة مفتوحة.

بعد الترحيب بالسادة الوزراء ومساعديهم، يقتضي جدول أعمال هذه الجلسة تقديم مشروع قانون المالية التكميلي وسماع تقرير اللجنة المختصة في الموضوع؛ لكن أود قبل الانطلاق في الأشغال أن أقف وقفة تقدير وترحم ودعاء على روح الفقيد زيدان مخفي الذي فارقنا ملتحقا بجوار ربه، وقد كان من أعز زملائنا، وفاء لهذا الرجل العظيم الذي حمل السلاح لتحرير الوطن، ورغم كبر سنه، حملة ثانية لتبقى الجزائر واقفة. والحمد لله بقيت الجزائر واقفة بفضل وبفضل أمثاله من الرجال.

(وقوف دقيقة صمت).

1 - دعم جزئي رمزي جدا في المرحلة الراهنة لنفقات التسيير، لا سيما الأنظمة التربوية وقطاعا الصحة والتضامن الوطني، مع العلم أن هذا الدعم يقدر بمبلغ 5,2 ملايين دج.

2 - دعم نفقات التجهيز بمبلغ 45,5 مليار دج، وهو إجراء مهم بالنظر إلى التحاليل والمقالات المختلفة الموجودة وسيؤدي هذا إلى بلوغ نفقات التجهيز لسنة 2000 مبلغ 335 مليار دج، أي ما يعادل 9,2٪ من الناتج الداخلي الخام وهي نسبة عالية جدا مقارنة بما هو موجود في بلدان أخرى، ويمكننا تحليل هذه النسبة فيما بعد.

3 - تخفيض ديون البلديات - ولو جزئيا - بمبلغ 4 ملايين دج ونحن نعلم أن مديونية البلديات حاليا تبلغ 18 مليار دج. ونحن في مرحلة الانطلاق في تصفية هذه الديون، ويمكن مناقشة ذلك.

4 - امتصاص مبلغ 45 مليار دج ناتج عن انخفاض إيرادات أو موارد الجباية العادية، لأن الرقم المشار إليه في قانون المالية الأولي غير صحيح - بكل صراحة - وهذا ناتج عن تطورات اقتصادية واجتماعية في بلادنا يمكن التحدث عنها.

5 - الحد، جزئيا، من العجز الإجمالي للخبز، الذي قدر في قانون المالية الأولي بمبلغ 227 مليار دج وقررنا أن يكون 137 مليار دج.

وللعلم فإن كل هذه الإجراءات ممكنة لأن إيرادات النفط أو تلك المرتبطة به قد ارتفعت بمبلغ 196 مليار دج، وقد وزع هذا المبلغ عن طريق الإجراءات المذكورة أعلاه.

السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني،
السيدات والسادة النواب،

1 - وجود برنامج حكومي جديد يتضمن أهدافا اقتصادية واجتماعية ومالية، وكان من المستحيل عرض مشروع قانون المالية التكميلي دون مراعاة هذه الأهداف المالية والاجتماعية والاقتصادية.

2 - التطورات الحديثة التي عرفتها الأسواق النفطية الدولية مؤخرا والتي تبقى - بكل صراحة - غير واضحة. فقد سجلنا ارتفاعا واضحا في سعر النفط لكننا لا نستطيع إلى يومنا هذا القول إن الميكانيزم المعتمد من منظمة "الأوبك" سيكون فعالا بآتم معنى الكلمة. لهذا فالحكومة مازال تراقب هذه التطورات يوميا.

3 - أود توضيح هذا السبب بكل صراحة وبكل شفافية، فهو يتمثل في الانخفاض الخطير والمتواصل لواردات الجباية العادية. وهذه نقطة مهمة جدا.

4 - أخذ حجم مديونية الدولة الكبير بعين الاعتبار، والأرقام واضحة ويودي تقديمها لكم:

لقد بلغ حجم المديونية 3600 مليار دج في أواخر 1999 أي ما يعادل نسبة 72٪ من الناتج الداخلي الخام. وأرجو، إن شاء الله، أن تكون الأرقام صحيحة لأننا، سيدي الرئيس، السيدات والسادة النواب، ما نزال بصدد تصحيح الأرقام.

5 - انطلاق الحكومة في مفاوضات أو بالأحرى مناقشات حول المديونية الخارجية ويحتم علينا المحيط الدولي اتخاذ بعض الإجراءات الاحتياطية بخصوص تحضير هذا المشروع وتقديمه وتطبيقه.

هذه هي الأسباب الخمسة الهامة التي دفعت الحكومة إلى تحضير وتقديم هذا المشروع الذي وافقت عليه في 26 أفريل. وبالطبع توجد أسباب أخرى يمكن التطرق إليها أثناء المناقشة.

ما هي الإجراءات ذات الطابع الميزاني؟
يتضمن المشروع خمسة إجراءات مهمة يمكن التفصيل فيها.

إلى نتائج، البعض منها إيجابية والأخرى سلبية - دون شك - ويمكن مناقشة ذلك وقد بين التحليل الذي تم على مستوى الحكومة ضرورة تغيير الأساليب جزئياً دون المساس بالقانون بتغيير أساليب تطبيق هذا القانون، خاصة إذا أردنا التفاوض والمبادرة مع عدد كبير من الشركات الدولية، دون تهميش المواطنين الصالحين في هذا الميدان.

5 - تخفيض إجراءات التسجيل في السجل التجاري بإعفاء الأشخاص المعنويين من تقديم شهادة الوضعية الجبائية عند التسجيل. ويتطلب هذا الإجراء أيضا تفصيلا وتفسيرا وشرحا لأن البعض يفسرونه تفسيرا بعيدا جدا عن أفكار الحكومة.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة النواب...

الرئيس: عفوا، السيد الوزير، يرجى الانتباه... إن الوثيقة التي يقرؤها أمامكم السيد الوزير هي جزء من التقرير الذي وزعته الحكومة عليكم واللجنة بإمكان كل واحد منكم أن يناقش فحواه. فلنستمع إليه بداية ولنناقشه لاحقا، تفضل، السيد الوزير.

السيد وزير المالية (بواصل): شكرا سيدي الرئيس.

6 - مواصلة عملية تطهير البنوك وحمايتها من كل التصرفات القديمة والمعاصرة والجديدة والتي أدت إلى الحالة الخطيرة التي يوجد عليها القطاع المصرفي لأن النظام المصرفي في بلادنا أصبح خطرا كبيرا على الأمن الوطني. وأؤكد، سيدي الرئيس، أهمية هذه النقطة بالنسبة إلى الحكومة.

7 - مواصلة تصفية بعض الصناديق وبعض حسابات الخزينة، لأن بعض الظروف التي أدت إلى إنشائها قد

هناك إجراءات أخرى ذات طابع قانوني تؤكد ارتباطها الوثيق بنص برنامج الحكومة.

فماهي هذه الإجراءات ذات الطابع القانوني؟

1 - إنشاء صندوق لتنظيم الإيرادات العمومية لسبب بسيط، فقد بين تحليل الأرقام خلال السنوات العشر الماضية أن إيرادات الدولة مرتبطة بالنفط وبالتالي فهي ترتفع وتنخفض كل سنة لأنه - وبكل صراحة لا تستطيع الجزائر ولا حتى منظمة "الأوبك" - في بعض الأحيان - السيطرة على هذه الأسواق مهما كانت الجهود المبذولة خلال السنوات والأسابيع الأخيرة. لهذا كان من الضروري حماية ميزانية الدولة عن طريق هذا الصندوق. ولنا في التاريخ بعض الأمثلة فمنذ عام 1985 ومرورا بعامي 1991 و 1998 وإلى غاية وقتنا الحالي، فخلال 15 سنة الماضية كانت الإيرادات ترتفع وتنخفض حسب تطور الأسواق النفطية الدولية.

ولهذا، سيدي الرئيس، يعتبر هذا الاقتراح مهما جدا وجوهريا لمستقبل الميزانية في الجزائر.

2 - تغيير أسلوب تسيير الصندوق الخاص لتنمية مناطق الجنوب، وهذا لا يعني شيئا آخر بل يتعلق الأمر بتغيير أسلوب التسيير فقط. فقد بين التحليل أن الأموال المتوفرة منذ إنشاء الصندوق غير مستعملة أو مستعملة هامشيا (200 مليون دج بينما يتجاوز المبلغ المتوفر في الصندوق 15 مليار دج) وهذا ناتج عن أسلوب التسيير فقط.

3 - إنشاء حساب جديد خاص بالموارد الخارجية، وهذا بعد تحليل الواقع وما أنجز في هذا الميدان خلال السنوات العشر الماضية حيث نلاحظ أن هذه الموارد غير مستعملة بفعالية في الميدان.

4 - فيما يخص سياسة دعم الاستثمار في بلادنا، لقد أدى تطبيق قانون الاستثمار في الجزائر منذ سنة 1993

للحكومة، والذين قدما عرضا عن المعطيات الاقتصادية والمالية التي تم وفقها تأطير ميزانية الدولة المعدلة لسنة 2000 إلى جانب التدابير المقترحة، والأهداف المتوخاة منها، كما استمعت اللجنة إلى الوزراء المعنيين بالقطاعات ذات التأثير المباشر على التنمية الوطنية الشاملة، وتلك التي لها علاقة مباشرة بالجانب الاجتماعي، وهم السادة:

- وزير الطاقة والمناجم،

- وزير السكن،

- وزير الفلاحة،

- وزير الموارد المائية،

- وزير التربة الوطنية،

- وزير العمل والحماية الاجتماعية،

- وزير التجارة،

- وزير الاشغال العمومية، وتهيئة الإقليم وحماية البيئة،

- وزير الداخلية والجماعات المحلية.

وتجدر الإشارة إلى أن السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان قد حضر كل اجتماعات اللجنة المخصصة لتقديم المشروع والاستماع إلى السادة الوزراء المشار إليهم أعلاه.

وإيضاحا للرؤية بخصوص تحليل المؤشرات الاقتصادية والمالية المعتمدة كمرجع في تأطير الميزانية المعدلة لسنة 2000، يجدر -أولا- التذكير بتلك المستند إليها في الميزانية السنوية:

- معدل النمو: 5.000000%

- معدل التضخم: 4.000000% إلى 5%

- سعر برميل البترول: 15.000000 دولارا

- معدل الصرف: 65.000000 دينارا للدولار الواحد

- حجم تصدير المحروقات: 11,95 مليار دولار

- مبلغ الواردات: 10,3 مليار دولار

- الناتج الداخلي الخام: 3500 مليار دج

ووفقا لهذه المعطيات حددت الإيرادات والنفقات كالتالي:

- الإيرادات: 1028,8 مليار دج

زالت، إضافة إلى إنشاء صناديق جديدة... إلخ، وهذا يدل على التطور الاقتصادي والمالي والاجتماعي في بلادنا.

السيد الرئيس،

قبل أن أنهى هذه الكلمة أود أن أشكر أعضاء لجنة المالية ورئيسها على النقاش الذي دار فيها وقد استفدت - بكل صراحة- من هذا النقاش الذي منحني فرصة الاطلاع على كل الجوانب التي ربما أهملتها قليلا.

سيدي الرئيس،

السيدات والسادة،

أود أن أشكركم على حسن انتباهكم، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته (تصفيق).

الرئيس: شكرا للسيد الوزير. سوف يمكن السادة النواب من مضمون هذا التدخل وسوف تدرسه الكتل وسيعبّر كل واحد منكم عن موقفه منه. وأحيل الكلمة إلى السيد مقرر لجنة المالية.

المقرر: شكرا.

بسم الله الرحمن الرحيم.

سيدي الرئيس،

السادة الوزراء ومساعدتهم،

زميلاتي، زملائي النواب،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركته.

طبقا لأحكام المواد 31 و47 و48 و68 من النظام الداخلي للمجلس الشعبي الوطني، وبناء على الإحالة المؤرخة في 30 أبريل 2000 من السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني بالنيابة لمشروع قانون المالية التكميلي لسنة 2000، شرعت لجنة المالية والميزانية بتاريخ 6 مايو 2000 إلى غاية 18 مايو 2000، في دراسة التدابير المقترحة في مشروع القانون، حيث عقدت في هذا الشأن 19 اجتماعا بمجموع تسع وثمانين (89) ساعة عمل، استمعت خلالها إلى السيد عبد اللطيف بن أشنهو وزير المالية، وعلي براهيتي الوزير المنتدب للميزانية. ممثلين

المجموعة الأوروبية، و1,8 مليار دج هبة من السعودية. و5 ملايين دج تمثل الزيادة المسجلة بعنوان عوائد مساهمات الدولة، أي بنسبة (+8,06٪)، متأتية من الشركات القابضة.

وعليه، فإن مجموع إيرادات الميزانية المعدلة، ترتفع من 1028,84 مليار دج إلى 1190,75 مليار دج، بزيادة قدرها 161,91 مليار دج، أي بنسبة (+15,74٪) مقارنة بالميزانية السنوية.

تسجل نفقات الميزانية المعدلة، ارتفاعا من 1111,97 مليار دج إلى 1176,09 مليار دج بزيادة 64,12 مليار دج أي بنسبة (+05,77٪) مقارنة بالميزانية السنوية.

1- ميزانية التسيير خارج أصل الدين العمومي ترتفع من 821,73 مليار دج إلى 830,08 مليار دج، بزيادة 8,35 مليارات دج، أي بنسبة (+1,02٪) مقارنة بالميزانية السنوية.

وتتضح النفقات الجديدة كالآتي:

- تحسين نوعية تسيير المصالح، وأعمال الصيانة بكلفة إجمالية مقدرة بمبلغ 1 مليار دج، أي بزيادة نسبية على التوالي حسب التخصيصات 5٪ و10٪.

- تحسين وسائل تسيير المؤسسات التربوية بزيادة مليار (02) دج.

- رفع المعدل اليومي لتكلفة تغذية التلاميذ في المناطق المحرومة بزيادة 1,03 مليار دج.

- تحسين نوعية الخدمات في مؤسسات الصحة العمومية بزيادة 1,2 مليار دج ويتعلق الأمر بصيانة المنشآت الصحية والعتاد والأدوات الصحية.

- تخصيص مبلغ 371,7 مليون دج، لتغطية نفقات تكوين 6850 موظف يخص القطاعات الآتية: الداخلية والجماعات المحلية والمالية والصحة والسكان والشؤون الدينية.

- تخصيص غلاف مالي إضافي يقدر بمبلغ 1,8 مليار

- النفقات:.....1111,9 مليار دج منها 290,2 مليار دج لميزانية التجهيز و 821,7 مليار دج لميزانية التسيير، وعليه سجل عجز إجمالي للجزينة العمومية بما فيه أصل الدين العمومي بمبلغ - 229,7 مليار دج أي بنسبة (-6,56٪) من الناتج الداخلي الخام.

سيدي الرئيس،

أما تحليل المؤشرات الاقتصادية والمالية الجديدة المعتمدة في الميزانية المعدلة، فيتضح كما يلي:

- صادرات المحروقات، بمبلغ 15,80 مليار دولار، تفسر الزيادة المعتبرة بارتفاع أسعار النفط حيث سجل السعر المتوسط لبرميل البترول 25 دولارا في الثلاثي الأول من سنة 2000.

- السعر المرجعي لبرميل البترول، 19 دولارا للبرميل.

- مبلغ الواردات، 9,8 ملايين دولار.

- معدل الصرف، 69 دج للدولار الواحد.

- الناتج الداخلي الخام، 3647 مليار دج

يتضح من هذه المعطيات، تحسن الظروف المالية نتيجة الزيادة المعتبرة في الموارد الإضافية الناتجة أساسا عن ارتفاع أسعار النفط والتي سمحت بإعادة تصحيح ميزانية الدولة لسنة 2000، وفق آلية حسن تخصيص النفقات وترشيدها، بالتركيز على إنعاش التنمية الوطنية وخصوصا التنمية المحلية.

ترتفع إيرادات الجباية البترولية -من منظور التوازنات المالية- من 524 مليار دج إلى 720 مليار دج، أي بزيادة قدرها 196 مليار دج، وبنسبة 37,40٪ مقارنة بالميزانية السنوية. في حين أن الجباية العادية، تنخفض من 425,84 مليار دج إلى 380,75 مليار دج، بمبلغ (- 45,09) مليار دج، أي بنسبة (- 10,59٪) مقارنة بالميزانية السنوية.

تسجل الإيرادات الاستثنائية، في الميزانية المعدلة ارتفاعا من 62 مليار دج إلى 73 مليار دج، أي بزيادة قدرها 11 مليار دج منها 4,2 مليار دج تمثل هبة من

قاعدية، وإنجاز المنشآت المتعلقة بالطرق وفتح المسالك خاصة في المناطق المحرومة والمتضررة من الاعمال الإرهابية، بالإضافة إلى تنفيذ برنامجين استعجاليين مخصصين لمدينة قسنطينة (انزلاق التربة) وإعادة بناء المنشآت المتضررة جراء زلزال عين تموشنت.

ويوزع مبلغ الزيادة المخصص لبرنامج التنمية المحلية كالتالي:

- 15 مليار دج للسكن الاجتماعي،
- 12 مليار لمخططات التنمية البلدية،
- وحوالي 8 مليار دج للمشاريع القطاعية المحلية.

وعموما، فإن الاعتمادات المخصصة للتنمية المحلية تعرف زيادة معتبرة بنحو 34,7 مليار دج، أي ما يمثل 33,85٪ مقارنة بالميزانية السنوية، في حين حظي البرنامج القطاعي الممركز بزيادة 10,8 ملايين دج، بما فيه مبلغ 5,5 ملايين دج مخصص لقطاع الري.

وتسجل رخص البرامج، مبلغ 338 مليار دج، مقابل 240 مليار دج في الميزانية السنوية، أي بزيادة حوالي 98 مليار دج، لإعادة تقييم العمليات المسجلة خاصة في ميادين الفلاحة والري والأشغال العمومية والتربية الوطنية والسكن والصحة والمنشآت الإدارية القاعدية ومخططات التنمية البلدية.

* العمليات برأس المال: تتكفل النفقات الجديدة بعمليات عديدة تخص ما يأتي:

- تقليص مديونية البلديات بمبلغ 4 ملايين دج.
- تخصيص مبلغ إضافي قدره 6,3 ملايين دج للمساهمة في صندوق الاستثمار الجزائري الكويتي (2,800 مليون دج) وصندوق ضمان القروض المصغرة (1,250 مليون دج) والصندوق الوطني للتجهيزات والتنمية (1,350 مليون دج) وتخفيض نسبة الفائدة (900 مليون دج).

وإجماليا، فإن نفقات العمليات برأس المال تعرف زيادة مقدرة بمبلغ 10,3 ملايين دج، حيث انتقلت من 24,4

دج لفائدة الصندوق الاجتماعي للتنمية، لحساب وكالة التنمية الاجتماعية.

- تخصيص مبلغ 99 مليون دج، لإحداث مؤسسات جديدة تخص الحماية المدنية، الفنون الجميلة، ومراكز الراحة للمجاهدين.

بالإضافة إلى هذه التخصيصات الهادفة إلى تحسين نوعية الخدمات، توضح باقي التدابير المالية كالتالي:

- ارتفاع مبلغ فوائد الدين العام الخارجي على أساس تطور معدل سعر الصرف، حيث ترتفع اعتمادات القبيل بمبلغ 6,56 مليار دج، بالإضافة إلى مبلغ 0,44 مليار دج، بعنوان ضمانات الدولة.

- انخفاض فوائد الدين العام الداخلي بمبلغ 6,2 ملايين دج.

- تخصيص مبلغ يقدر بحوالي 3 ملايين دج لتغطية تكاليف التدابير المقررة في إطار المخطط الوطني لمكافحة الجفاف، ويتعلق الأمر خصوصا، بصيانة الأشجار المغروسة وترشيد استعمال مياه السقي وفتح استثنائي للمناطق الرعوية الغابية والتغطية الصحية للماشية وإنجاز آبار بالمناطق المعزولة.

للإشارة فإن الغلاف المالي المخصص لهذا البرنامج يجند من الصندوق الوطني للتنظيم والتنمية الفلاحية وصندوق حماية الصحة الحيوانية.

2- ميزانية التجهيز: ترتفع اعتمادات الدفع بعنوان التجهيز من 290,24 مليار دج إلى 346,02 مليار دج أي بزيادة 55,77 مليار دج، أي بنسبة (+19,22٪) مقارنة بالميزانية السنوية. وتتوزع هذه الاعتمادات كالتالي:

* نفقات الاستثمار: تخص برامج التنمية المحلية بزيادة مبلغ 35 مليار دج، ليصل المبلغ الإجمالي إلى 137 مليار دج يخصص لما يأتي:

- برنامج المنشآت الأساسية الاجتماعية والاقتصادية المتمثل في إنجاز وإعادة تأهيل تجهيزات جماعية

التنمية المحلية الهادفة إلى خلق مناصب شغل، وتحسين الظروف المعيشية للمواطنين وتثبيت سكان الريف.

ويجسد ذلك من خلال توجيه النفقات لبرامج المنشآت الأساسية الاجتماعية والاقتصادية، باعتبارها أساس كل إنعاش اقتصادي ويتعلق الأمر بما يأتي:

- تحسين وسائل تسيير المؤسسات التربوية وحسن التكفل بالظروف اليومية لتلاميذ المدارس في المناطق المحرومة.

- تحسين نوعية الخدمات المقدمة في المؤسسات الصحية وصيانة المنشآت الأساسية والعتاد والأدوات الصحية.

- تفعيل المنشآت المتعلقة بفك العزلة عن المناطق النائية.

- تخصيص برنامج لإعادة تصليح شبكات التموين بالماء الصالح للشرب، وقنوات صرف المياه المستعملة (التطهير)، خاصة مع قدوم فصل الصيف، للحد من الأمراض المتنقلة عن طريق المياه.

- العمل على تفعيل برامج النشاطات الجوارية.

- دعم السكن الاجتماعي، على أن يتجسد ذلك بوسائل الإنجاز المحلية لإنعاش التشغيل في قطاع البناء والأشغال العمومية.

- إعطاء الأولوية لقطاع الري، بمواصلة البرامج بما يسمح بتثمين الموارد المائية واقتصاد المياه لعلاقته الوطيدة بالأمن الغذائي.

- استفادة قطاع الفلاحة من تدابير مكافحة آثار الجفاف وحماية الطاقة الإنتاجية، بدعم الاستثمارات وتأطير النشاطات الاقتصادية وترقية سياسة الشراكة في هذا المجال.

سيدي الرئيس،

من خلال المعطيات الاقتصادية والمالية المشار إليها آنفاً، وبعد الاستماع إلى عروض السادة الوزراء المعنيين ببعض القطاعات ذات التأثير المباشر على التنمية الوطنية تسجل اللجنة ما يأتي:

إن انتقال معدل النمو من 5٪ إلى 5,4٪، نتيجة الزيادة

مليار دج إلى 34,7 مليار دج أي بنسبة (+42,21٪) مقارنة بالميزانية السنوية.

- أما رصيد الميزانية، خارج أصل الدين العمومي، يقدر بمبلغ 14,6 مليار دج، بدل (-83,1) مليار دج، بفارق 97,7 مليار دج، بما يعادل نسبة (+0,40٪) مقارنة بالنتائج الداخلي الخام، والمقابل، لنسبة (-2,37٪) في الميزانية السنوية.

- في حين أن الرصيد الإجمالي للخزينة بما فيه أصل الدين العمومي وعمليات الخزينة، يسجل عجزاً يقدر بمبلغ (-132,7) مليار دج، أي بنسبة (-3,64٪) من الناتج الداخلي الخام. ويمثل ذلك تطوراً إيجابياً لتوازنات المالية العمومية، مقارنة بالعجز المسجل في قانون المالية السنوي، المقدر بمبلغ (-229,7) مليار دج، أي بنسبة (-6,56٪) من الناتج الداخلي الخام.

سيدي الرئيس،

إن أهم ما يمكن استخلاصه مما سبق ذكره هو:

- اعتماد السعر المرجعي في تأطير الميزانية المعدلة بمبلغ 19 دولاراً للبرميل، يكتسي طابع الحذر إزاء تقلبات السوق البترولية، وعليه، فإن السعر المعتمد، هو في حقيقة الأمر سعر متوسط متوقع للسنة الجارية.

- الزيادة في إيرادات الميزانية نتيجة ارتفاع الجباية البترولية أساساً.

- تراجع الجباية العادية، نظراً إلى تباطؤ وتيرة النشاط الاقتصادي وركود الأسعار الداخلية، وآثارهما على التحصيل الجبائي.

- تطور نسبي في التوازنات المالية، نتيجة تقليص العجز في الميزانية المعدلة مقارنة بالعجز المسجل في الميزانية السنوية.

وعليه يتضح أن تصحيحات الميزانية حسب الإيرادات المتوقعة ترمي إلى حسن تخصيص الموارد وترشيد الاختيارات، بالتركيز أساساً على الخدمة العمومية القاعدية، على أن يستهدف ذلك الفئات المحرومة والمتضررة من ويلات الإرهاب، وذلك عن طريق برامج

كما ترى اللجنة ارتفاع النفقات في ظل العجز المسجل في إطار قانون المالية السنوي، والمبرر بتحسين نوعية الخدمات، وإنعاش التنمية المحلية، تراه اللجنة إيجابياً وتسجل ارتياحها بشأنه، غير أن تمويل العجز الهيكلي يبقى إشكالية مطروحة في نظرها، خاصة من منظور نمط تمويله للسنوات المقبلة.

سيدي الرئيس،

لقد أدخلت اللجنة تعديلات من حيث الشكل والمضمون على أحكام مشروع قانون المالية التكميلي.

أولاً: من حيث المضمون:

- تخفيض نسبة الحقوق الجمركية بالنسبة إلى المنتوجات المصنفة تحت التعريفة الجمركية رقم 38.08.90.90 (مبيدات الحشرات والقوارض والفطريات والأعشاب الضارة، وموقفات الأثاث ومنظمات نمو النبات الخ...) إلى 15٪ عوض 25٪، المقترحة في مشروع القانون تفادياً لندرتها، وبالنظر إلى أهمية استعمالاتها في الفلاحة.

- التنصيص على تحرير التخصيصات المالية والإعانات المدفوعة لصالح الهيئات الوسيطة ذات الطابع التجاري حسب احتياجاتها (التقديرية)، وليس حسب احتياجاتها (الحقيقية)، إضفاء للمرونة إزاء هذه الهيئات، مع حذف الفقرة الأخيرة من نص المادة بما يفيد الإبقاء على الرقابة على تسيير الأموال العمومية في الإطار القانوني المعمول به.

- حذف المادة 3 تفادياً للعودة إلى تعقيدات إدارية قد ينجر عنها تأثيرات سلبية بخصوص التحفيزات الممنوحة للمشاريع الاستثمارية، ذلك أن التأسيس الإداري لهذه الأخيرة يؤدي حتماً إلى إجراءات بيروقراطية إضافية.

وتشير اللجنة في هذا الصدد إلى أن إدخال تعديلات على القانون الخاص للاستثمار ليس مجاله قانون المالية، ذلك أن اللجوء في كل مرة إلى إدخال تعديلات على القوانين الخاصة عن طريق قانون المالية من شأنه إفراغها من محتواها. وعليه فالأجدر أن يكون التفكير في هذا المجال في الإطار التشريعي المتعلق بالاستثمار

في الناتج الداخلي الخام، راجع إلى ارتفاع أسعار النفط. إن الزيادة في إيرادات الميزانية بمبلغ 207 ملايين دج، منها 196 مليار دج من عائدات ارتفاع أسعار البترول، و5 ملايين دج تمثل عوائد مساهمة الدولة المتأتية من الشركات القابضة و6 ملايين دج من أموال الهبات، تتجه في الواقع نحو الانخفاض بمبلغ 45,10 مليار دج، الناتج عن تراجع مداخيل الجباية العادية، والمفسر من ممثل الحكومة بالتدابير المتخذة ضمن قانون المالية السنوي.

يتضح من هذه المعطيات أن المبلغ الموزع عن مختلف نفقات الميزانية هو مبلغ 162 مليار دج، بغض النظر على مبلغ 45 مليار دج المخصص لتعويض الأخطاء الناجمة عن سوء توقع في إيرادات الجباية العادية.

وعليه، إن ناتج التحصيل المفترض للجباية العادية في قانون المالية السنوي المقدر بمبلغ 425,8 مليار دج، بالنظر للنشاط الاقتصادي وميكانيزمات تحسين التحصيل الجبائي وتفعيله التي وضعتها الدولة، لم يتحقق بعد مضي خمسة أشهر (05) من السنة الجارية، حيث انخفضت الجباية العادية بنسبة (-11٪) لتصل إلى مبلغ 380,7 مليار دج.

ومن وجهة المقارنة النسبية للجباية العادية بالناتج الداخلي الخام والتي لا تمثل إلا نسبة ضئيلة منه، ترى اللجنة أن تحسين التحصيل الجبائي يبقى مرهوناً بإيجاد الآليات الناجعة والفعالة لتحسين تحصيل الضريبة والحد من التهرب والغش الجبائيين، ولا يتأتى ذلك إلا عن طريق تحديث الإدارة الجبائية وتكوين أعوانها ورسكلتهم، وإدخال الأنظمة المعلوماتية، لأجل بلوغ الأهداف المنشودة، المتمثلة في تغطية مداخيل الجباية العادية لنفقات التسيير، وتخصيص عوائد الجباية البترولية للتنمية الوطنية الشاملة والإنعاش الاقتصادي.

دراسة شاملة ومعقدة في هذا المجال قبل عرض قوانين المالية للسنوات المقبلة. ويتعلق الأمر بما يأتي:

- وضعية صناديق التخصيص الخاص، من حيث الارصدة وموضوع إنفاقها.

- خدمة المديونية، وتأثيرها على التوازنات المالية، والإنعاش الاقتصادي.

- ملف التسعيرة الجمركية، وطرحه على اللجنة الوصية لحماية الإنتاج الوطني، حتى يتسنى تكييف نسب الحقوق الجمركية وفق المقتضيات الاقتصادية والتجارية مع الأخذ في الحسبان ضرورة حماية الإنتاج الوطني في ظل المنافسة المترتبة عن التحولات الاقتصادية الراهنة.

- تكييف بعض الاحكام القانونية مع التشريع الساري المفعول.

- إصدار النصوص التنظيمية المحددة للأمر بالصرف الرئيسي لحساب تسيير عمليات الاستثمارات العمومية، الممولة عن طريق الاقتراض الخارجي، على أن يكون كل وزير مكلف بالقطاع المستفيد من الاقتراض لتمويل هذه العمليات، بهدف إضفاء المرونة والشفافية على تسيير هذا الحساب.

- ترقية الاستثمارات الوطنية والأجنبية وتسهيل الإجراءات الإدارية والبنكية أمام طالبي رخص الاستثمار، والتأكيد على ضرورة مراجعة قانون الاستثمار لمواكبة التحولات الاقتصادية الراهنة.

- إصلاح النظام البنكي والمصرفي من خلال منح البنوك الشروط اللازمة التي تسمح لها بتحقيق النجاح في الأداء وتحديث طرق تسييرها، ورسكلة أعوانها وتطهير ديونها.

- إصلاح الإدارة الجبائية وعصرنتها، بما يسمح بتحسين التحصيل الجبائي الذي لا يتأتى إلا من خلال وضع الآليات الناجعة والفعالة من حيث التكوين وإدخال الأنظمة المعلوماتية.

- العمل على مواصلة الجهود المبذولة في ميدان تخفيض مديونية البلديات بصورة معقلنة.

- التركيز على القطاعات الإنتاجية المنشئة لمناصب شغل (السكن، الأشغال العمومية، المياه، السياحة،

والميكانيزمات المشجعة والمحفزة له، وهو مايمكن من إضفاء السهولة في التطبيق والمتابعة، وتحميل القطاع المعني المسؤولية كاملة

- حذف المادة 5 على اعتبار أن تقديم الوثيقة التي توضح الوضعية الجبائية لاستخراج السجل التجاري تشكل في الواقع وسيلة فعالة لمحاربة التهرب والغش الجبائيين عن طريق إنشاء وحل الشركات الوهمية واستعمال صيغة شركة الشخص الوحيد ذات المسؤولية المحدودة، والأجدر أن يكون التفكير في هذا الموضوع في الإطار التشريعي المتعلق بالقانون التجاري.

- ارتأت اللجنة بخصوص صندوق الجنوب تعديل المادة 17 من مشروع القانون لتفعيل إجراءات تسييره وتبسيطها والحفاظ على أهدافه المسطرة والمتمثلة في المشاريع التنموية الهيكلية المترابطة برعاية رئيس الحكومة، إدراج مواد جديدة ضمن أحكام مشروع قانون المالية التكميلي لسنة 2000 ويتعلق الأمر بما يأتي:

- تعديل المادة 100 من قانون الطابع المعدلة بالمادة 29 من قانون المالية لسنة 2000، لإزالة الخلل الملاحظ في هذا المجال.

- رفع المبلغ المخصص لتقليص مديونية البلديات إلى ستة (6) ملايين دج ذلك أن عبء المديونية يشكل في واقع الأمر عائقا أمام تحسين نوعية الخدمات والانطلاقة الفعلية للتنمية المحلية.

- تقليص عدد السنوات من 7 إلى 5 سنوات بخصوص الإمكانية الممنوحة لفئة المعوقين لاستيراد السيارات المهيأة لهم على أن يحافظ على المواصفات والإجراءات السارية المفعول.

ثانيا: من حيث الشكل:

- تدقيق معنى بعض الأحكام، بإعادة النظر في بعض المصطلحات أو التعابير اللغوية ويتعلق الأمر بالمادتين 16 و 19.

سيدي الرئيس، ارتأت اللجنة إدراج التوصيات الآتية:

بالنظر إلى الانشغالات التي عبر عنها السادة الأعضاء بخصوص العديد من المواضيع الهامة، فإن اللجنة توصي الجهات المعنية بضرورة تزويدها بملفات وثائقية، مع فتح

ولإشارة تعتمد في النقاش الوثيقة التي تتضمن تدخل السيد الوزير والتي ستوزع عليكم.

إن الموضوع في غاية الأهمية ويحتاج إلى كل العناية من كافة النواب، وقد بلغ عدد النواب المسجلين إلى حد الآن 98 نائبا والقائمة مرشحة للزيادة حيث يبقى التسجيل متاحا حتى الساعة الثالثة من نهار غد إن شاء الله.

أود أن تعمل الكتل البرلمانية في اجتماعاتها على أن تكون التدخلات متكاملة لتعميم الفائدة وتحسين المضمون.

تستأنف أشغال المجلس غدا في الساعة التاسعة والنصف.

رفعت الجلسة.

رفعت الجلسة في الساعة الحادية

عشرة والدقيقة الثلاثين صباحا.

الصناعة، الطاقة والمناجم.. إلخ) والتي من شأنها خلق إنعاش اقتصادي فعلي.

- العناية بالطبقة المتوسطة التي هي أساس انسجام وتوازن المجتمع، خاصة فيما يتعلق باقتناء السكنات وفق تخفيض نسبة الفوائد.

- تقترح اللجنة بالنظر إلى الجمود الذي اكتسى الأجور، لمدة طويلة يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار، ومن ثمة تقترح اللجنة التفكير في إعادة النظر في سلم الأجور بشكل يحافظ على القدرة الشرائية للطبقتين المحرومة والمتوسطة.

- ونظرا إلى النقائص المسجلة في قطاع الصحة العمومية والمتمثلة في عدم ملاءمة الخدمة العمومية الصحية للمواصفات المعمول بها، توصي اللجنة بتحديد الأولويات ومنحها إجراءات استعجالية وخاصة.

تلكم هي، السيدات والسادة أعضاء مجلسنا الموقر، مقدمة التقرير التمهيدي، عن مشروع قانون المالية التكميلي لسنة 2000 المعروض عليكم للمناقشة والإثراء.

وشكرا سيدي الرئيس ... (تصفيق).

الرئيس: أتوجه بالشكر إلى السيد المقرر، وإلى اللجنة على الجهد الذي بذلته وإلى السيد الوزير على الجهود التي بذلها في السعي لأن يعبر عن مضمون التقرير بلغة مفهومة من الجميع.

ملحق

1 - الجلسة العلنية المنعقدة يوم السبت 27 مايو 2000
ملاحظات واقتراحات لجنة المالية والميزانية على مشروع
قانون المالية التكميلي لسنة 2000

الطابع	أحكام تمهيدية
<p>المادة 1 مكرر جديدة : تعدل وتم احكام المادة 100-1 من قانون الطابع وتحرر كما يلي :</p> <p>"1- تخضع السندات بمختلف أنواعها (بدون تغيير حتى).... تحدد حصته كما يلي :</p> <p>- مبالغ تفوق 15 دج ولا تزيد عن 50 دج 5 دج - مبالغ تفوق 50 دج ولا تزيد عن 100 دج ... 10 دج - ما تجاوز ذلك، تطبق على كل قسط من 100 دج أو جزء من مئة دينار زيادة تقدر ب 2 دج. 11- (الباقى بدون تغيير)"</p>	<p>المادة الأولى: يعدل ويتم القانون رقم 99-11 المؤرخ في 15 رمضان 1420 الموافق لـ 23 ديسمبر المتضمن قانون المالية لسنة 2000 بالأحكام الآتية والتي تشكل قانون المالية التكميلي لسنة 2000.</p>
<p>المادة 2 معدلة تقترح اللجنة تعديل هذه المادة</p>	<p>المادة 1 مكرر جديدة اقتراح مادة جديدة</p>
<p>عرض الأسباب</p> <p>يهدف التعديل المقترح على هذه المادة الى تخفيض نسبة الحق الجمركي من 25٪ إلى 15٪ بالنسبة للمواد ذات التعريفات الجمركية رقم 38.08.90.90 والمتعلقة بمبيدات الحشرات والقوارض والفطريات والأعشاب الضارة... إلخ، باعتبار أن بعض هذه المواد ، تعتبر من المواد الداخلة في تحسين مردودية الإنتاج الفلاحي، ورفع نسبة الحق الجمركي المطبق عليها سيؤدي حتما إلى ندرة هذه المواد، وهذا ماسينعكس سلبا على الإنتاج الفلاحي، مما سيفضي إلى رفع فاتورة استيراد المنتوجات الفلاحية.</p>	<p>عرض الأسباب</p> <p>يرمي التدبير المقترح من قبل اللجنة إلى تعديل أحكام المادة 100-أولا من قانون الطابع وهذا لإعادة إدخال إخضاع طابع المخالصة للمبالغ التي تتجاوز 15 دج ولا تزيد عن 50 دج.</p> <p>ويقترح إخضاع هذا القسط إلى 5 دج.</p> <p>وأما القسطين الآخرين المنصوص عليهما في المادة 100-أولا من قانون الطابع فيبقيا بدون تغيير.</p> <p>وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن إخضاع المبالغ دون 50 دج، قد بدا في واقع الأمر مبالغ فيه وغير عادل.</p> <p>والجدير بالذكر أن تغيير الحد الأدنى للإعفاء الذي كان محددًا بمبلغ 5 دج، قبل تدخل قانون المالية لسنة 2000، يقترح تحديده بمبلغ 15 دج.</p>